● أخبار قصيرة

إيران تدعم رائدات الأعمال

أعلنت المديرة العامة لشؤون القارة الأميركية في وزارة الخارجية بأن هذه الوزارة تدعم بامتياز السيدات الإيرانيات الناشطات في المجال التجاري ورائدات الأعمال وتيسير أنشطتهن الاقتصادية.
وأكدت زهراء إرشادي، الإثنين، أن رائدات الأعمال والإيرانيات الناشطات في المجال التجاري لعبن دوراً مهماً في بلورة قدرات البلاد على الساحة الدولية رغم الحظر الجائر المفروض على البلاد، وقالت: إن تنظيم أنشطة النساء في إطار السياسات الاقتصادية الوطنية من شأنه أن يسرّع وتيرة التنمية في البلاد. وأضافت: إن التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ضروري لتحويل هذا الرصيد البشري إلى تنمية اقتصادية مستدامة؛ مشيرة إلى أن تطوير العلاقات الاقتصادية لإيران على المستوى العالمي لا يمكن أن يتحقق من دون الإفادة من طاقات نصف المجتمع، أي النساء.

طهران ودوشنبه تشكّلان فريق عمل لرقمنة سوق رأس المال

أعلنت إيران وطاجيكستان عن تشكيل فريق عمل مشترك لرقمنة البنية التحتية لسوق رأس المال وتنفيذ مشاريع مالية مبتكرة، وذلك في إطار المؤتمر المتخصص بعنوان «جسر الثقة والتنمية» الذي عُقد في العاصمة الطاجيكية دوشنبه. ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التمويل الإسلامي، والاستثمار الأخضر، وتطوير أنظمة الرقابة والإشراف المالي، بما يسهم في رفع كفاءة الأسواق المالية في البلدين.
وفي كلمته خلال المؤتمر، أكد حجت‌الله صيدي، رئيس منظمة البورصة والأوراق المالية الإيرانية، بأن «التعاون مع طاجيكستان يمثل فرصة مهمة لتبادل المعرفة الفنية والخبرات الرقابية»؛ مضيفاً: تنفيذ برامج مشتركة، مثل إصدار الشهادات المهنية الدولية، سيساهم في رفع معايير سوق رأس المال في كلا البلدين.

٩٠٪ حصة إيران من إنتاج الزعفران في العالم

أعلن وزير الجهاد الزراعي أن «يوم الزعفران الوطني» يمثل فرصة للتعريف بالزعفران علميًا وثقافيًا كعلامة تجارية وطنية على المستوى العالمي، وخلق تآزر بين المؤسسات البحثية والزراعية والتجارية، وتعزيز الوعي العام بالقيمة المضافة وإمكانيات التصدير لهذا المنتج الفريد. وقال غلام رضا نوري قزلجه، الإثنين، في رسالة بمناسبة يوم الزعفران الوطني: إن اختيار هذا اليوم (٢٧ نوفمبر) هو رمز للهوية الإيرانية، وتراث الزراعة الأصيلة، والاقتصاد القائم على المعرفة الذي يتطلع إلى المستقبل.
الزعفران، الذي حظي بمكانة خاصة في الثقافة الإيرانية، والطب التقليدي، والطقوس، والمائدة منذ آلاف السنين، يُعرف اليوم باسم «الذهب الأحمر الإيراني». وأضاف: يمثل هذا اليوم فرصة للتعريف بالزعفران علميًا وثقافيًا كعلامة تجارية وطنية على المستوى العالمي، وخلق تآزر بين المؤسسات البحثية والزراعية والتجارية، وتعزيز فهم الجمهور للقيمة المضافة وإمكانيات التصدير لهذا المنتج الفريد. وتابع: هذا اليوم هو يومٌ للاحتفال بهذا الذهب الأحمر الذي لم يسطع على موائد الطعام لقرون فحسب، بل أضاء أيضًا ثقافة وتاريخ واقتصاد إيران.
واليوم، نفخر بأن حصة إيران من الإنتاج العالمي لهذا الكنز الفريد تتجاوز التسعين بالمائة، وهذا الإنجاز هو ثمرة جهود المزارعين والمصدرين الملتزمين، ومعرفة خبراء هذا البلد.

في ظل عرقلة الترويكا الأوروبية للإتفاق النووي..

إيران تسجل رقماً قياسياً في الاستثمار الأجنبي بقيمة ١١ مليار دولار

وجود الصين وروسيا ضمن قائمة المستثمرين يعكس تعميق الروابط الجيواقتصادية لإيران مع كتلة الشرق وأعضاء مجموعة «بريكس»

الوفاق/ عقد مجلس الاستثمار الأجنبي، خلال الشهر الماضي، جلستين وتمّت الموافقة على ٩٢٨ مليون دولار لتنفيذ ٦٠ مشروعًا في إيران، في ظل عرقلة الترويكا الأوروبية للاتفاق النووي وانتهاء مدة القرار ٢٢٣١، مما يحمل رسالة واضحة، أبرزها عدم فعالية العقوبات.
وشهد الاقتصاد الإيراني مع دخول شهر أكتوبر ظروفًا جديدة؛ فمن جهة، قامت الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في الاتفاق النووي بعرقلة الأمور من خلال تفعيل «آلية الزناد» لزيادة ضغط العقوبات على الاقتصاد الإيراني، بحسب تصورهما؛ لكن بعد ذلك، لم ينتهِ سريان القرار ٢٢٣١ فحسب، بل دعمت دول حركة عدم الانحياز، التي تضم ١٢٠ دولة حول العالم، المواقف النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.
مع ذلك، تمّ تبني نهج جديد في سياسات الحكومة الاقتصادية في مختلف القطاعات لتحسين بيئة الأعمال، استنادًا إلى حزمة جديدة من وزارة الاقتصاد والشؤون المالية تركز على سياسة مقاومة الصدمات. ويعني هذا النهج الجديد لوزارة الاقتصاد أن هيكل الاقتصاد الوطني، في مواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية، لا يكتفي بالصمود فحسب، بل يواصل مسيرته بقوة أكبر من خلال الإصلاحات الداخلية وإعادة صياغة المسارات الجديدة.

الموافقة على تصاريح بقيمة ٩٢٨ مليون دولار

تحوّلت وزارة الاقتصاد من سياسات الصمود السلبية إلى نهج نشط يهدف إلى تحييد الضغوط من خلال تعميق التعاون الاقتصادي مع الشرق والمنطقة. ومن هذا المنظور، شكلت الموافقة على استثمارات أجنبية بقيمة ٦٦٦ مليون دولار في الجلسة السابعة لهيئة الاستثمار الأجنبي هذا العام، التي عُقدت في أوائل أكتوبر برئاسة وزير الاقتصاد «علي مدني‌زاده»، ردًا اقتصاديًا ذكيًا على الضغوط السياسية الغربية.
كما تم خلال أحدث جلسة لهيئة الاستثمار الأجنبي مراجعة ٥٣ طلباً استثمارياً أجنبياً في قطاعات اقتصادية متنوعة، تشمل الإنتاج، الطاقات المتجددة وإنشاء محطات طاقة شمسية، السيارات، التعدين، البيوت الزجاجية، الأدوية والمنتجات الصحية، الإسكان، النقل الدولي، الخدمات وغيرها من القطاعات الصناعية.
وقُدّمت هذه المشاريع من قبل مستثمرين من دول مختلفة، بما في ذلك بريطانيا، البرتغال، الصين، تايلاند، إسبانيا، قبرص، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، أفغانستان، باكستان، العراق، عُمان والإيرانيون المقيمون في الخارج، حيث تمّت الموافقة في النهاية على جميع المشاريع الـ٥٣ بقيمة إجمالية قدرها ٢٦٢ مليون دولار من قبل هيئة الاستثمار الأجنبي. وعليه، منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، عُقدت ٨ جلسات لهيئة الاستثمار الأجنبي، أسفرت عن الموافقة على أكثر من ٣١٠ مشاريع استثمار أجنبي بقيمة إجمالية تزيد عن ١١ ملياراً و٤٢٨ مليون دولار.

دلالات وجود الصين وروسيا

تشكل تركيبة الدول المستثمرة أن إيران تعيد تعريف مكانتها في سلسلة القيمة الإقليمية والعالمية، حيث يعكس وجود الصين وروسيا ضمن قائمة المستثمرين تعميق الروابط الجيواقتصادية لإيران مع كتلة الشرق وأعضاء مجموعة «بريكس». كما أن مشاركة مستثمرين من تركيا، الإمارات، أفغانستان، طاجيكستان وباكستان تُبرز تعزيز الروابط الاقتصادية الإقليمية والثقة المتبادلة في السوق الإيرانية. هذه التركيبة المتنوعة، إلى جانب تنويع مصادر التمويل، تُعدّ مؤشرًا على الثقة المتزايدة للشركاء الإقليميين في استقرار وقدرات إيران الاقتصادية. يأتي ذلك في وقت تظهر فيه بين المتقدمين الأجانب للاستثمار في إيران شركات من جنسيات بريطانية، برتغالية، وإسبانية، وهي الدول التي كانت من بين القادة في طرح وتفعيل «آلية الزناد» في مجلس الأمن الدولي وإعادة فرض العقوبات على إيران.

توسيع التفاعلات عبر الحدود والمشاركة النشطة في الفعاليات الدولية

إلى جانب هذه الإجراءات، تسعى وزارة الاقتصاد والشؤون المالية إلى زيادة حصة إيران من تدفقات الاستثمار العالمي من خلال توسيع التفاعلات عبر الحدود والمشاركة النشطة في الفعاليات الدولية. وجاءت زيارة وزير الاقتصاد الأخيرة إلى طاجيكستان ومشاركته في المنتدى الدولي للاستثمار في طاجيكستان في هذا السياق. وباعتبارها دولة ناطقة بالفارسية وتتشارك مع إيران في الثقافة، ويمكن أن تلعب طاجيكستان دورًا رئيسيًا في تطوير ممرات النقل من الشرق إلى الغرب. وأظهرت المفاوضات الاقتصادية الأخيرة مع هذا البلد أن الأرضية مهيأة تمامًا للاستثمار المشترك في الصناعات الغذائية، الكيميائية، الطبية، والصيدلانية بين البلدين؛ وهي صناعات تتمتع فيها إيران بميزة إنتاجية وتشكل جزءًا كبيرًا من واردات طاجيكستان. ويمكن لهذا التعاون أن يؤدي، إلى جانب زيادة الصادرات غير النفطية لإيران، إلى نمو الإيرادات الجمركية وتعزيز الميزانية المستدامة للبلاد من خلال ترانزيت البضائع الصينية عبر إيران.

تيسير إصدار تصاريح الاستثمار الأجنبي أمر ضروري

«مسعود برهمن» رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وأفريقيا، أشار إلى النهج الجديد لوزارة الاقتصاد في توسيع التفاعلات مع الدول المجاورة وأعضاء مجموعة بريكس، مؤكداً أن سياسات الضغط الأقصى على بلادنا كانت موجودة منذ زمن، وأن الإجراءات الغربية الأخيرة تأتي في إطار استمرار تلك السياسات. ولهذا السبب، يمكن أن تكون التفاعلات الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة والمجاورة مفيدة. واعتبر برهمن أن وضع سياسات تهدف إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي خطوة إيجابية، وقال: في الظروف الحالية، يعدّ تيسير إصدار تصاريح الاستثمار الأجنبي في البلاد أمراً ضرورياً، حيث يساهم في زيادة الحركة الاقتصادية في البلاد، ويجب أن نركز قدر الإمكان على الفرص ونستغلها.

تؤكد وزارة الاقتصاد أن المستثمر الأجنبي، في الرؤية الجديدة، ليس مجرد ممول مالي، بل شريك استراتيجي في التنمية الوطنية

تحييد «آلية الزناد» عبر جذب المستثمرين

«علي مرتضوي» الخبير في مجال السياسات الاقتصادية، أشار إلى أهمية إبطال تأثير العقوبات الغربية وتحييد آثار تفعيل «آلية الزناد» من خلال التركيز على تطوير التعاون الاقتصادي وجذب المستثمرين الأجانب من الدول المجاورة، مؤكداً أن أحد الإجراءات المهمة في الحزمة الجديدة لوزارة الاقتصاد، رداً على تفعيل «آلية الزناد»، هو التركيز على جذب المستثمرين الأجانب من الدول المجاورة، لاسيما الدول الناطقة بالفارسية مثل أفغانستان وطاجيكستان. وقال مرتضوي: تستورد طاجيكستان سنويًا مليارات الدولارات في مجالات الصناعات الكيميائية، والخدمات الطبية والصيدلانية، وكذلك الصناعات الغذائية، ويمكن أن تستورد جزءًا كبيرًا من هذه الاحتياجات من إيران. وفي حالة الاستثمار المشترك بين إيران وطاجيكستان، ستتهيأ الظروف لتعاون أكبر في هذا المجال. كما أن حضور وزير الاقتصاد على رأس الوفد الإيراني في المنتدى الدولي للمستثمرين في طاجيكستان يأتي في هذا السياق.

إزالة البيروقراطية الزائدة عبر جذب الاستثمار الأجنبي

في الجانب الداخلي، بدأت وزارة الاقتصاد والشؤون المالية سلسلة من الإصلاحات الهيكلية لتسريع عملية جذب الاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه الإصلاحات إزالة البيروقراطية الزائدة، وضمان عائد الاستثمار، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة مشتركة، وتسهيل التحويلات النقدية في إطار التعاون الإقليمي، وتقديم حوافز مستهدفة للمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع خطط لاستخدام البنوك الإقليمية للمعاملات المالية وتطوير البنية التحتية الرقمية في منظمة الاستثمار الأجنبي. وتؤكد الوزارة أن المستثمر الأجنبي، في الرؤية الجديدة، ليس مجرد ممول مالي، بل شريك استراتيجي في التنمية الوطنية. بشكل عام، يمثل إقرار وزارة الاقتصاد لـ٦٠ مشروعاً استثمارياً بقيمة ٩٢٨ مليون دولار رمزًا لبدء مرحلة جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية؛ مرحلة تركز على تطوير التعاون مع الدول المجاورة والإقليمية، وحتى دول آسيا البعيدة وأوروبا، حيث تمّ تهيئة حزمة جذابة لتسهيل الاستثمار الأجنبي. هذه الحزمة الجديدة لم تُصمم فقط لتحييد آثار العقوبات، بل تهدف أيضًا إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر من خلال التركيز على تطوير التعاون بين إيران والدول المجاورة والصديقة.

بالاعتماد على المعرفة المحلية

إيران تبدأ بتصميم وتصنيع طائرات للركاب والشحن

أعلن محافظ أصفهان (وسط البلاد) أن شركة صناعة الطائرات الإيرانية ستبدأ بتصميم وتصنيع طائرات للركاب والشحن.
ووصف مهدي جمالي نجاد هذا الحدث بأنه «خطوة كبيرة نحو القوة العلمية والتكنولوجية والصناعية للبلاد» وذلك خلال حفل إطلاق تصميم وبناء أول طائرة ركاب تابعة لشركة الصناعات الجوية الإيرانية (HESA) يوم الإثنين.
وأكد جمالي نجاد على دعم محافظة أصفهان الكامل لهذه الخطة الاستراتيجية. كما أكد على الأهمية الوطنية لهذا المشروع، واعتبره رمزًا واضحًا «للثقة بالنفس والاستقلال الصناعي وقوة النخب الإيرانية»، قائلاً: هذا الإجراء دليل واضح على قدرة إيران على التألق في المجالات المعقدة والمتقدمة في العالم، بالاعتماد على المعرفة المحلية.
وأطلق جمالي نجاد على شركة HESA لقب «القلب النابض لصناعة الطيران في البلاد»، والتي بدأت مهمة تاريخية لتغيير مستقبل النقل الجوي الإيراني.
واعتبر هذا المشروع مثالاً حقيقياً على شعار «قفزة إنتاجية قائمة على المعرفة» وتجسيداً لـ«إيران قادرة وتكنولوجية ومستقلة»، مضيفاً: من خلال تصميم وتصنيع طائرة ركاب إيرانية، ستتحرر البلاد من تكاليف الواردات والتبعية التكنولوجية، وستُمهّد الطريق لدخول إيران في سلسلة تقنيات الطيران العالمية والمعايير الدولية (EASA/ICAO).
وفي معرض إشارته إلى المحور العلمي والتكنولوجي للمشروع، أكد محافظ اصفهان على «التصميم المحلي والابتكار التكنولوجي وتوطين المكونات الرئيسية»، بما في ذلك المحرك والكترونيات الطيران وهيكل الطائرة وأنظمة الطيران.